



33/51A







تفريده الفافل والوسنان على احكام هلال رمضان

لخاتمة المحققين المرحوم السيد محمد

عابدين تفعنا الله به امين

هذا ما وجد على ظهر هذه الرسالة بخط مؤلفها رحمه الله تعالى بيان عدة الكتب التي نقلت عنها في هذه الرسالة سوى الكتب التي راجعها ولم انقل عنها اكتفاء بغيرها وقد بلغت اكثر من خمسين كتابا من الكتب المعتمدة فن كتب الحنفية متن الكتر وشرحه تبيين الزيلعي وشرحه البحر الرائق وشرحه التهر الفائق وحاشية البحر للشيخ خير الدين الرملي والهداية وشرحها النهاية وشرحها غاية البيان وشرحها فتح القدير وشرح الدرر والغرر للشيخ اسمعيل النابلسي وحاشيتها للشيخ زبالي وحاشيتها للعلامة نوح افندي والاشياء والنظار وحاشيتها للسيد الجوى ومنح الففار شرح تنوير الابصار والدر المختار وشرح الوهبانية وحاشية السيد ابى السعود على منلا مسكين وامداد الفتاح والبدائع شرح التحفة وشرح الجمع وشرح درر البحار وشرح منية المصلى وشرح التحرير لابن امير حاج والذخيرة البرهانية وفتاوى قاضى خان والخلاصة والبرازيه والتارخاية والفيض والجنيس ومختارات التوازل ونهج الهجاء وفتاوى الكازرونى ( ومن كتب الشافعية المنهاج وشرحه لابن حجر وشرحه للرملي وحاشية ابن قاسم على ابن حجر وحاشية الشيراملى على الرملي وفتاوى الرملي الكبير وحاشية على شرح الروض والانوار وينابيع الاحكام ) ( ومن كتب الحنابلة الانصاف ومتن المنتهى وشرحه وشرح الغاية ) ( ومن كتب المالكية شرح المقدمة العزبية ومختصر الشيخ خليل وشرحه للشيخ عبد الباقي ) وغير ذلك والله تعالى اعلم

## سند الترمذي

الحمد لله الذي جعل العلم نورا يهتدى به عند اختلاف الآراء \* وأوضح  
سبله لسالكيه المتقين وان اضطربت فيه الأهواء \* وقبض له في كل  
زمان رجالا هم على الحق ادلاء \* صالوا بسنان اقلامهم وصارم لسانهم  
انصرته بلا ارعواء \* وجعل منهم اثمة اربعة هم ادعة حصنه الذين  
المنوع \* واركان بنائه المشيد البديع \* الذي علا على كل بناء \* وجعل  
اتفاقهم الحجة القاطعة \* والمحجة الواسعة \* التي من خرج عنها ضل  
ومن زاغ عنها زل \* وان كان ابن ماء السماء \* والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد اشرف المرسلين وخاتم الانبياء \* وعلى اله واصحابه الاتقياء  
النجباء \* صلاة وسلاما دائمين ماطلع نجم في الغبراء \* وسطع نجم في الزرقاء  
( اما بعد ) فيقول اقر العباد الى لطف مولاه الخفي محمد ابن عابدين  
الحني ( هذه ) رسالة سميتها تنبيه الغافل والوسنان \* على احكام  
هلال رمضان \* جمعتها بسبب واقعة وقعت سنة اربعين ومائتين والفرغ  
من هجرة نبينا المكرم \* صلى الله تعالى عليه وسلم \* في اثبات رمضان  
المعظم \* وهي ان جماعة حضروا ليلة الاثنين التالية لتسع وعشرين  
من شعبان المحترم \* فشهدوا الذي نائب مولانا قاضي القضاة في دمشق  
الشام \* بانهم راوا هلال رمضان هذا العام \* من مكان عال وكان في  
السماء اعتلال من سحب وقدم \* وذلك بعد ادعاء رجل على اخر  
بأن معلوم \* مؤجل الى دخول رمضان المرقوم \* وانكار المدعى عليه  
حلول الاجل \* فحكم الحاكم بموجب شهادتهم بعد ان زكاهم جماعة وتفحص عن  
ذلك وسئل \* حكما شرعا مستوفيا شرائطه بالاخال \* وكتب الحاكم مراسلة  
يستفتي فيها مفتي الانام \* في دمشق الشام \* على العادة \* فافتي الفتى بصحة  
هذا الحكم المبني على هذه الشهادة \* ويثبت هلال رمضان لذلك \* وبفرضية  
( الصوم )



الصوم في ذلك اليوم حيث الامر كذلك \* فامر نائب مولانا السلطان الاعظم بضرب المدافع للاعلام \* بدخول رمضان فصام الناس عدة ايام فاراد بعض الشافعية \* نقض هذه القضية \* فرغم اولائه اخبره بعض الناس ان جماعة رأوا الهلال صبيحة يوم الاثنين الذي ثبت انه اول رمضان فادعى ان هذا الاثبات لم يصح على مذهبه ولا على مذهب ابي حنيفة انعمان لان ذلك عند علماء الهجوم ممتنع عقلا \* اذ لا يمكن ان يرى الهلال عنده ثم يرى صباحا اصلا \* فحيث خالفت الشهادة والحكم العقل بكونان باطلين \* باتفاق المذهبين \* وزعم ايضا ان الحكم من اصلا غير صحيح \* وانه خطأ صريح \* لان مولانا السلطان نصره الله تعالى ولي ذلك الحاكم سنة كاملة اخرها غرة رمضان المذكور \* وانه بدخول رمضان قد ابرأ من القضا فلم يصح حكمه المسمطور \* ولم يدر هذا الزاعم ان الشهر انما ثبت بعد حكم الحاكم \* وزعم بعضهم انه راجع عبارة البحر من كتب الحنفية فوجدوها دالة على خطأ الحاكم في هذه القضية \* وان الحنفية لم يفهموا مذهبهم في هذه المسئلة الجليده \* فحيث كان ذلك مخالفا للمذهبين \* يكون اول رمضان يوم الثلاثاء لا يوم الاثنين ويكون يوم الاربعاء يوم الثلاثاء من رمضان بلا اشكال \* فيجب صومه اذا لم ير في ليائه هلال شوال \* ثم تعاقدوا ونحالفوا على ذلك المقال \* واشاعوا ذلك الامر بين العوام والجهال \* ثم بعد ذلك استفاض الخبر عن كثير من بلاد الاسلام \* انهم صاموا يوم الاثنين كما صام اهل الشام فاعرضوا عن ذلك ولم يلتفتوا اليه \* واصبروا على ما تعاهدوا وتحالفوا عليه \* وقالوا ان هذه البلاد لا تفيد \* لاعتبار اختلاف المطالع عند الشافعي وصمموا على صوم يوم الاربعاء الذي هو يوم العيد \* ولما كانت ليلة اول نصف الشهر على ما ثبته عامة المسلمين \* تركوا قنوت الوتر السنون في مذهبهم يقيين \* ثم لما عيّد الناس صاموا وتركوا صلاة العيد \* في ذلك اليوم السعيد \* ثم صلوا العيد في اليوم الثاني \* واشاعوا ذلك بين القاصي



## \* ٤ \*

والداني \* ووقع الناس في الجدل \* وكثر اقبل والقال \* وصارت مذاهب  
الائمة المجتهدين \* ضحكة بين الجاهلين \* حتى ارتد بسبب ذلك كثير منهم  
كما بلغنا عنهم \* ثم لما تبين لاولئك الزعمين \* انهم اخطأوا على مذهبهم  
يقين \* صار بعضهم يقول انما فعلنا ذلك خروجاً من خلاف ابي حنيفة  
النعمان \* وان الحنفية لم يفهموا مذهبهم في هذا الشأن \* ولعمري ان هذا زور  
وبهتان \* وتلبس في الاحكام الشرعية \* ونصرة للنفس بلا راي ولا رويه  
كيف والمسئلة اجماعيه \* لم يختلف فيها اثنان \* وام يوجد للعلماء فيها قولان  
فلما رأى ذلك بعض منابغي الكرام \* حفظه الله السلام \* اخذته الغيرة  
الدينية \* فامرني بتحرير هذه القضية \* فعند ذلك شرعت في بيان  
النقول الصحيحة \* والعبارات الصريحة \* الدالة على ان الخطأ الصريح  
هو الذي ارتكبه \* وان الحق الصحيح هو الذي اعرضوا عنه واجتنبوه  
ولما كان منشأ خطاهم من حيث زعمهم عدم صحة هذه الشهادة  
واعتماد رؤية القمر نهارة واعتماد قول المجتهدين وعدم اعتبار اختلاف  
المطالع لم يمان خطاهم في هذه الاربعة على المذاهب الاربعة  
فذكر ذلك في ضمن اربعة فصول \* احدها في بيان ما يثبت  
به هلال رمضان \* ثانيها في بيان حكم رؤية القمر نهارة \* ثالثها  
في بيان حكم قول علماء التجوم والحساب \* رابعها في بيان حكم اختلاف  
المطالع \* الفصل الاول \* في بيان ما يثبت به هلال رمضان ( قال )  
علمائنا الحنفية في كتبهم ويثبت رمضان برؤية هلاله وبالكال عدة شعبان  
ثلاثين ( ثم ) اذا كان في السماء علة من نحو غيم او غبار قبل لهلال رمضان  
خبر واحد عدل في ظاهر الرواية او مستور على قول صحيح لا ظاهر فسق  
اتفاقاً سواء جاء ذلك المخبر من المصر او من خارجه في ظاهر الرواية ولو  
كانت شهادته على شهادة مثله او كان قنأواشي او محدودا في قذف تاب في  
ظاهر الرواية لانه خبر ديني فاشبهه رواية الاخبار ولهذا لا يشترط لفظ  
الشهادة ولا الدعوى ولا الحكم ولا مجلس القضاء ( وشترط ) لهلال  
( الفطر )

الفطر مع صلاة في السماء شسروط الشهادة لانه تعلق به نفع العباد وهو  
 الفطر فاشبه سائر حقوقهم فاشترط له ما اشترط لها من العدد والعدالة  
 والحرية وعدم الحذف في قذف وان تاب ولقط الشهادة والدعوى على  
 خلاف فيه الا اذا كانوا في بلدة لاحاكم فيها فانهم يصومون بقول ثقة  
 ويفطرون بقول عدلين للضرورة ( وهلال ) الاضحى وغيره كالفطر  
 واذا لم يكن في السماء صلاة اشترط له لالي رمضان والفطر جمع عظيم  
 يقع العلم الشيعي وهو غلبة الظن بخبرهم لان المطلع متحد في ذلك  
 المحل والموانع متقية والابصار سليمة والهمم في طلب الهلال مستقيمة  
 فالتفرد بالرؤية من بين الجم الغفير مع ذلك ظاهر في غلط الراي كما لو تفرد  
 ناقل زيادة من بين سائر اهل مجلس مشاركين له في السماع فانها ترد وان  
 كان ثقة مع ان التفاوت في حدة السمع واقع كما في التفاوت في حدة البصر  
 والزيادة المقبولة ما علم فيه تعدد المجالس اوجهل فيه الحال من التعدد  
 والاتحاد وهذا ظاهر الرواية ( ولم ) يقدر فيها الجمع العظيم بشيء فروى  
 عن ابي يوسف انه قدره بعدد القسامة خمسين رجلا وعن خلف بن ابوب  
 خمسة ائة يبلغ قليل وعن محمد تفويضه الى رأي الامام ( قال ) في البحر  
 والحق ماروى عن محمد واني يوسف ايضا ان العبرة لتواتر الخبر ومجيئه  
 من كل جانب انتهى ( وذكر ) الشربلالي وغيره تبعوا للمواهب ان  
 الاصح رواية تفويضه الى رأي الامام وروى الحسن بن زياد عن ابي  
 حنيفة انه تقبل فيه شهادة رجلين او رجل وامرأتين وان لم يكن في  
 السماء صلاة ( قال ) في البحر ولم ار من رجع هذه الرواية وينبغي العمل  
 عليها في زماننا لان الناس تكاسلوا عن رأي الاهلة فكان التفرد غير  
 ظاهر في الغلط ولهذا وقع في زماننا في سنة خمس وخمسين وتسعمائة ان  
 اهل مصر افترقوا فرقتين منهم من صام ومنهم من لم يصم وهكذا وقع  
 لهم في الفطر بسبب ان جمعا قليلا شهدوا عند قاضي القضاة الحنفي  
 ولم يكن يا سماء صلاة فلم يقبلهم فصاموا اي الشهود وتبعهم جمع كثير وامر



الناس بالفطر وهكذا في هلال الفطر حتى ان بعض مشايخ الشافعية صلى  
 العيد بجماعة دون غالب اهل البلدة وانكر عليه ذلك لمخالفة الامام  
 انتهى ( اقول ) ووجه ما فعله بعض الشافعية المحكي عنه في هذه القضية  
 ان هلال رمضان بذت عندهم بشهادة واحد وان لم يكن في السماء علامة  
 كما سبأتى اما في الحادثة الواقعة في زماننا فان الشهادة مقبولة فيها اتفاقا  
 لوجود العلامة فلا تجوز المخالفة فيها لاحد ( ثم ) نقل في البحر نقول لتدل على ان  
 ظاهر الرواية هو اشتراط العدد لا الجمع العظيم قال والعدد يصدق  
 على اثنين فكان مرجعا لرواية الحسن التي احتزناها انتهى ( ثم ) نقل ان  
 هذا اذا كان الذي شهد بذلك في مصر اما اذا جاء من مكان آخر  
 خارج مصر فانه تقبل شهادته اى الواحد اذا كان عدلا ثقة لانه  
 يتيقن في الرؤية في الصحارى مالا يتيقن في الامصار لما فيها من كثرة الغبار  
 وكذا اذا كان في مصر في موضع مرتفع وهلال الفطر اذا كانت السماء  
 مصحبة كهلال رمضان انتهى ( اقول ) وهذا التفصيل قول الطحاوى  
 قال في الذخيرة وهكذا ذكر في كتاب الاستحسان وذكر القدورى انه  
 لا تقبل شهادته في ظاهر الرواية وذكر الكرخي انها تقبل وفي الاقضية  
 صحيح رواية الطحاوى واعتمد عليها انتهى وكذا اعتمدها الامام ظهير  
 الدين والمرغيناني وصاحب الفتاوى الصغرى كما في امداد الفتاح عن  
 معراج الدراية ( اقول ) وهذا وان كان خلاف ظاهر الرواية فينبغي  
 ترجيح في زماننا تبعاً لهؤلاء الائمة الكبار الذين هم من اهل الترجيح  
 والاحتياط وجزم به الامام السفثاني في شرحه على الهداية المسمى  
 بالنهاية وقال قله وفي المبسوط وانما يرد الامام شهادته اى الواحد اذا  
 كانت السماء مصحبة وهو من اهل مصر فاما اذا كانت متغية او جاء  
 من خارج مصر او كان في موضع مرتفع فانه يقبل عندنا انتهى \* ولا يخفى  
 ان المبسوط من كتب طاهر الرواية وقوله يقبل عندنا يفيد عدم  
 الخلاف فيه في المذهب ويكون اطلاق ما في اكثر الكتب في محل التقييد  
 ( وح )

وح فلا منافاة بين رواية الطحاوي وطاهر الرواية ( وقد ) قال في شرح  
 المنية انه اذا صرح بعض الأئمة بقيد لم يرد عن غيره منهم التصريح  
 بخلافه يجب ان يعتبر انتهى \* كيف وقد صرح به كثير منهم كما رايت  
 فيجب ان يقيد به ما أطلقه غيرهم اعتمادا على فهم الفقيه ( قال ) الامام  
 الحافظ العلامة محمد بن طولون الحنفى في بعض رسائله ان اطلاقات  
 الفقهاء في الغالب مقيدة بقيود يعرفها صاحب الفهم المستقيم الممارس  
 للفن وانما يسكتون اعتمادا على صحة فهم الطالب انتهى فهذا اذا  
 سكتوا عنه فكيف اذا صرح به كثير منهم ( اقول ) ينبغي ترجيح  
 ما اختاره صاحب البحر من الاكتفاء بشاهدين ولو من المصر وقد اقره  
 عليه اخوه الشيخ عمر في النهر وكذا تليذه التمر تاشى في المنح وابن حزة  
 النقيب في نهم الحجاة والشيخ علاء الدين في الدر المختار والشيخ اسماعيل  
 النابلسى في الاحكام شرح درر الحكم وقال انه حسن ( وما ) علاوا  
 به لاشتراط الجمع العظيم وهو ان الهمم في طلب الهلال مستقيمة فيدل على  
 غلط من انفرد عنهم برؤيته من واحد او اثنين او اكثر غير ظاهر في  
 زماننا ايضا كما حكاه صاحب البحر عن زمانه من ان الناس فيه تكاسلوا  
 عن ترى الاهلة بل زماننا اولى بذلك فانه لا يتطلب فيه الهلال الا اقل  
 القليل ومن رآه منهم وشهد به فقد صار هدفا لسهام السنة السفهاء  
 لتسببه في منعهم عن شهوداتهم \* كما وقع في زماننا سنة خمس  
 وعشرين وماتين والى ان رجلا شهد برؤية الهلال في دمشق  
 فحصل له من الناس غاية الايذاء حتى صار هزأة وضحكة وصار  
 ينسار اليه بالاصابع في الاسواق حتى بلغنى عنه انه اقسم ليعصبن  
 عينيه اذا دخل رمضان الآتى مع انه قد استفاض الخبر في ذلك  
 العام عن اكثر البلدان انهم صاموا كصومنا وشهد جماعة لدى  
 قاضى دمشق على حكم قاضى بيروت باثبات الهلال كذا زماننا \* واما  
 مايتوهم من احتمال كذب الشهود فيندفع بان الاصل عدمه وبان

الشرع بنى الامر على الظاهر والا فذلك الاحتمال موجود في كل  
 شهادة الا في شهادة المعصوم والشرع اكتفى بالعدالة الظاهرة وفوض  
 الباطن الى العالم بالمرأى ( ثم اعلم ) انه اذا تم عدد رمضان ثلاثين  
 بشهادة فرد ولم ير هلال الفطر والسما مصحبة لا يحل الفطر اتفاقا لظهور  
 غلط الشاهد ويعزره واختلاف الترجيح في حل الفطر اذا كان ثبوت رمضان  
 بشهادة عدلين وتم العدد ولم ير هلال شوال مع الصحو فقبل يحل الفطر وقبل  
 لا والفتوى على الاول كما في الفيض \* ووفق المحقق ابن الهمام بانه لا يبعد انه  
 قبل شهادتهما في الصحو اى في اول رمضان لا يحل الفطر وان في غير محل  
 ( ولا خلاف في حل الفطر اذا تم العدد وكان بالسما علة ليلة الفطر  
 وان ثبت رمضان بشهادة الفرد كما حرره في امداد الفتاح ( قال ) في غاية البيان لان  
 الفطر ما ثبت بقول الواحد ابتداء بل بناء وتبعاً فكم من شئ يثبت ضمناً  
 ولا يثبت قصد ابيانه ان قول الواحد لما قبل في هلال رمضان قبل  
 ايضاً في هلال الفطر بناء على ذلك وان كان لا يقبل قوله في الفطر ابتداء  
 ( ومثل ) محمد رحمه الله تعالى عن ثبوت الفطر بقول الواحد فقال يثبت  
 بحكم القاضي لا بقول الواحد يعنى لما حكم بهلال رمضان بقول الواحد  
 يثبت الفطر بناء على ذلك بعد تمام الثلاثين \* قال شمس الأئمة في شرح  
 الكافي وهو نظير شهادة القابلة على النسب فانها تكون مقبولة ثم  
 يفضى ذلك الى استحقاق الميراث مع ان استحقاق الميراث لا يثبت بقول  
 القابلة ابتداء انتهى ( وفي ) حاشية السيد محمد ابى السعود على شرح  
 من لا يسكن واذا ثبتت الرضائية بقول الواحد يثبتها في اثبوت ما يتعلق  
 بها كالطلاق والعق والايان ( بفتح الهزة ) وحلول الاجال وغيرها  
 ضمناً وان كان شئ من ذلك لا يثبت بخبر الواحد قصداً انتهى \* تنبيه \*  
 صرحت عبارات المتون بان هلال الاضحى كالقمر اى فلا بد من نصاب  
 الشهادة مع العلة والجمع العظيم مع الصحو وهو ظاهر المذهب وهو الاصح  
 كما في الهداية وشروحها ( وفي ) رواية النوادر انه كهلال رمضان اى  
 ( فيثبت )

فيثبت بقول الواحد ان كان في السماء علة وصحتها في التحفة فاختلاف  
 التصحيح ( قال ) في البحر لكن تأيد الاول بانه المذهب ( ثم ) ذكر في  
 البحر عن شرح الاسيحياني على مختصر الطحاوي ان بقية الالهة التسعة  
 كهلل القطر حيث قال واما في هلال القطر والاضحى وغيرهما من  
 الالهة فانه لا تقبل فيه الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول  
 احرار غير محدودين كما في سائر الاحكام انتهى ( قال ) العلامة النخعي  
 الرملي في حاشية البحر الظاهر انه في الالهة التسعة لا فرق بين ان يكون  
 في السماء علة ام لا في قبول الرجلين لفقد العلة الموجبة لاشتراط الجمع  
 الكثير وهي توجه الكل طالين و يؤيده قوله كما في سائر الاحكام  
 فلو شهد اثنان بهلال شعبان ولا علة يثبت بعد اجتماع شرائط الثبوت  
 الشرعي واذا ثبت يثبت رمضان باكمال العدة ( فان قلت ) فيه اثبات  
 الرضائية مع عدم العلة بنخبر رجلين او رجل وامرأتين ( قلت ) ثبوته  
 والحالة هذه ضمنى ويغفر في الضمينات مالا يغفر في القصدييات تأمل  
 انتهى \* ونعم الكلام في هذه المسئلة فيما علقناه على البحر ❖ ثم ❖  
 في الخلاصة والبرازية من كتاب الشهادات والوجه في اثبات الرضائية والعيد  
 ان يدعى ( بضم الياء المنناة ) عند القاضي بوكالة رجل معلقة بدخول رمضان  
 بقبض دين فيقر الخصم بالوكالة ويشكر دخول رمضان فيشهد الشهود  
 بذلك فيقضى القاضي عليه بالمال فيثبت مجبى رمضان لان اثبات مجبى  
 رمضان لا يدخل تحت الحكم حتى او اخبر رجل عدل القاضي بمجبى  
 رمضان يقبل ويامر الناس بالصوم يعني في يوم الغيم ولا يشترط لفظ  
 الشهادة وشرائط القضاء اما في العيد فيشترط لفظ الشهادة وهو يدخل  
 تحت الحكم لانه من حقوق العباد انتهى ( قلت ) وانظر هل يشترط  
 في هذه الصورة الجمع العظيم في حالة الصحوكا في الشهادة عليه ابتداء  
 ام لا لكون المقصود اثبات الوكالة ابتداء وثبوت الشهر يحصل ضمنا ويغفر في  
 الضمني مالا يغفر في القصدي لم ار من صرح بذلك ولا تنس مامر



من ترجيح صاحب البحر الاكتفاء بشاهدين في هلال رمضان مطلقا  
 ففي غيره بالاولى فتأمل ( ولما ) كان وجوب الصوم غير متوقف على  
 الثبوت اعترض في البحر قول الكثر ويثبت رمضان برؤية هلاله وبعد  
 شعبان ثلاثين بان الاولى عبارة الوافي وهي وبصام برؤية الهلال واكمال  
 شعبان قال لان الصوم لا يتوقف على الثبوت ولا يلزم من رؤيته ثبوته  
 لان مجرد مجيئه لا يدخل تحت الحكم انتهى ( واذا ) كان صومه يجب  
 برؤيته بلا ثبوت فقاعدة ما ذكره في الخلاصة ثبوت ما علق عليه كوكالة  
 وعنى وطلاق فانه بمجرد وجوب صومه لا يحكم بهذه الاشياء بل لابد من  
 اثباته واثباته مجردا لا يصح ما لم يتضمن حق عبد \* ومثله ما قاله في شرح  
 الوهبانية من حيلة اثبات صحة صلاة الجمعة في محل فقدت فيه بعض  
 شروطها اذا جدد فيه جامع بان يعلق عتقا على صحتها فيه فيدعي  
 الرقيق عتقه بذلك وصحة الجمعة فيه فيحكم حاكم يرى صحتها فيه بعتقه  
 وصحتها فيه فيسوغ للخلاف ح ان يصلى الجمعة في الموضع المذكور  
 ويدخل ما لم يات من الجمع بالتبعية انتهى \* وذلك لان صحة الجمعة لا تدخل  
 تحت الحكم قصدا وانما دخلت هنا تبعا لتضمنها اثبات حق العبد وهو  
 العتق \* وله نظائر كثيرة من جعلها ما ذكره في حيلة القضاء على  
 الغائب ❖ خاتمة ❖ حاصل مامر فيما يتوقف عليه وجوب الصوم عندنا  
 رؤية الهلال من عدل او مستور لو في السماء علة والا فجمع عظيم  
 او اثنان على ما اختاره في البحر في زماننا او واحد عدل اذا جاء من  
 خارج المصر او من مكان عال وسبأني لثبوته بالخبر المستفيض عن اهل  
 بلدة اخرى في الصحيح وان لم يكن شيء من ذلك فيجب باكمال عدة شعبان  
 ❖ واما عند المالكية ❖ ففي شرح العلامة الفيشي على المقدمة العزبية اذا  
 راوه ثبت برؤية عدلين او رؤية مستفيضة او نقل عدلين عن عدلين  
 او عن استفاضة او نقل استفاضة عن عدلين او استفاضة والا اكل  
 عدة شعبان ثلاثين ولا يثبت بمنفرد ثبوتا عاما بل يلزمه هو واهله ومن  
 ( لاعناء )

لاعتناء له بأمرة انتهى ❖ وأما عند الشافعية ❖ ففي متن المنهاج  
صوم رمضان بإكمال شعبان ثلاثين أو رؤية الهلال وثبوت رؤيته بعدل  
وفي قول عدلان وشرط الواحد صفة العدول في الأصح لأعبد وامرأة  
وإذا صمنا بعدل ولم نر الهلال بعد الثلاثين أفطرنا في الأصح وإن كانت  
السماء مصحبة وإذا روى ببلد لزم حكمه البلد القريب دون البعيد في  
الأصح والبعيد مسافة القصر وقيل باختلاف المطالع ( قلت ) هذا  
أصح والله تعالى أعلم انتهى ❖ وأما عند الحنابلة ❖ ففي متن المنهاج يجب  
برؤية هلاله فإن لم ير مع صحو ليلة الثلاثين من شعبان لم يصوموا وإن  
حال دون مطلقه غيم أو قتر أو غيرهما وجب صومه احتياطاً وإذا  
ثبتت رؤيته ببلدة لزم صومه جميع الناس ويقبل فيه وحده خبر مكلف  
عدل ولو أنشأ أو بدون لفظ الشهادة ولا يختص بحاكم وتثبت بقية  
الأحكام تبعاً انتهى ملخصاً ( فقد ) ظهر بما نقلناه أن هذا الإثبات  
الذي حكيناه أولاً صحيح باتفاق الأئمة الأربعة والله تعالى أعلم ❖ الفصل  
الثاني ❖ في بيان حكم رؤية الهلال نهاراً ( قال ) صاحب الهداية  
الامام برهان الدين المرغباني في كتابه مختارات النوازل ولا اعتبار برؤية  
الهلال بالنهار وقال أبو يوسف إن كان قبل الزوال فهو لليلة الماضية  
وقيل إن غاب بعد الشفق فهو لليلة الجائئة وكذلك إذا بان بعد العصر  
انتهى ( وقال ) في كتابه المسمى بالحنيس والمزيد إذا راوا هلال الفطر  
بالنهار انموا صوم هذا اليوم راوه قبل الزوال أو بعده لأن الهلال إنما  
يجعل لليلة المستقلة هو المختار انتهى ( وفي ) الذخيرة الرهانية ولا عبرة  
برؤية الهلال نهاراً قبل الزوال وبعده وهو لليلة المستقلة بخلافه ورد  
الأثر عن عمر وقال أبو يوسف إذا كان قبل الزوال فهو لليلة الماضية  
انتهى ( وفي ) غرر الأذكار شرح درر البحار ويجعل أبو يوسف  
الهلال المرئي قبل الزوال للماضية حتى لو كان هلال فطر أفطروا وصاموا  
العبد إن أمكنهم والا ففي الغد وإن كان هلال رمضان صاموا لأنه غالباً

لا يرى قبل الزوال الا ان يكون لليلتين فيحكم بالصوم في اول رمضان او  
 بالفطر في اخره وجعلناه اى ابو حنيفة ومحمد ومعهما الأئمة الثلاثة  
 لليلة المستقبله لانه لما وقع الشك في انه للماضية او المستقبله لم يعتبر به في ذلك  
 اليوم من الشهر الماضى لليقن الاصلى انتهى ( وفي ) الحامى القدسى  
 ولا اعتبار برؤيته قبل الزوال وانما الاعتبار لرؤيته في الليلة الماضية عند  
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان كان قبل الزول فهو لليلة الماضية وان  
 كان بعده فلجائية انتهى ( وفي ) القبض واو راوا الهلال نهرا لا يصام  
 به سواء قبل الزوال او بعده وهو لليلة المستقبله على المختار انتهى ( وفي )  
 فتاوى الامام قاضى خان اذا راوا الهلال نهرا قبل الزوال او بعده  
 لا يصام له ولا يفطر وهو من الليلة المستقبله وقال ابو يوسف اذا راوه بعد  
 الزوال فكذلك وان راوه قبل الزوال فهو من الليلة الماضية وعن ابي  
 حنيفة في رواية ان كان مجراء امام الشمس والشمس تلووه فهو لليلة  
 الماضية وان كان مجراء خلف الشمس فهو لليلة المستقبله وقال الحسن  
 ابن زياد ان غاب بعد الشفق فهو لليلة الماضية وان غاب قبل الشفق  
 فهو لليلة المستقبله انتهى ( ومثله ) في شرح الهداية المسمى بمعراج  
 الدراية وفسر الامام بان يكون الى المشرق والخلف بان يكون الى  
 المغرب ( وفيه ) ايضا عند الكلام على صوم يوم الشك وقالت الشيعة  
 لا يكره صومه مطلقا اى وان كانت السماء مصحبة بل هو واجب الى ان  
 قال وحاصل الاختلاف بيننا وبينهم انهم لا يعتقدون الرؤية بل اجتماع  
 الشمس مع القمر وذلك يكون قبل الرؤية يوم فعلى هذا يجب الصوم  
 في يوم الشك عندهم وعندنا العبرة للرؤية لما روينا اى من حديث صوموا  
 لرؤيته ولان الرؤية امر ظاهر يقف عليها الخاص والعام دون الاجتماع  
 فانه لا يقف عليه الا فرد خاص مع انه يجرى فيه الخطأ انتهى ( وفي )  
 البدائع واو راوا يوم الشك الهلال بعد الزوال اوقبله فهو لليلة المستقبله  
 في قول ابي حنيفة ومحمد ولا يكون ذلك اليوم من رمضان \* وقال  
 ( ابو )

ابو يوسف ان كان بعد الزوال فكذلك وان كان قبله فهو الليلة الماضية ويكون اليوم من رمضان \* والمسئلة مختلفة بين الصحابة روى عن ابن مسعود وابن عمر وانس مثل قولهما وروى عن عمر رواية اخرى مثل قوله وهو قول عائشة وعلى هذا الخلاف هلال شوال فاذا رأوا يوم الشك وهو يوم الثلاثين من رمضان قبل الزوال او بعده فهو الليلة المستقبلية عندهما ويكون اليوم من رمضان وعنده ان راوا قبل الزوال يكون الليلة الماضية ويكون اليوم يوم الفطر \* والاصل عندهما انه لا تعتبر رؤية الهلال قبل الزوال ولا بعده وانما العبرة للرؤية بعد غروب الشمس وعنده تعتبر لان الهلال لا يرى قبل الزوال عادة الا ان يكون لليلتين وهذا يوجب ان يكون اليوم من رمضان وكونه يوم الفطر في هلال شوال \* ولهما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته امر بالصوم والفطر بعد الرؤية وفيما قاله ابو يوسف عدم وجوب الصوم والفطر على الرؤية وهذا خلاف النص انتهى ( وفي ) فتح القدير للحقق ابن الهمام قال بعد كلام الخلاف في رؤيته قبل الزوال من يوم الثلاثين فعند ابى يوسف هو من الليلة الماضية فيجب صوم ذلك اليوم وفطره ان كان ذلك في اخر رمضان وعند ابى حنيفة ومحمد هو ليلة المستقبلية بلا خلاف \* وجه قول ابى يوسف ان الظاهر انه لا يرى قبل الزوال الا وهو لليلتين فيحكم بوجوب الصوم والفطر على اعتبار ذلك \* ولهما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته اوجب سبق الرؤية على الصوم والفطر والمفهوم المتبادر منه الرؤية عند عتمة اخر كل شهر عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم بخلاف ما قبل الزوال من الثلاثين والمختار قولهما وهو كونه للمستقبلية قبل الزوال او بعده الا ان واحدا لوراه في نهار الثلاثين من رمضان فظن اقتضاء مدة الصوم وافطر عمدا ينبغي ان لا يجب عليه الكفارة وان رآه بعد الزوال ذكره في الخلاصة انتهى ( فهذه ) جملة من



فصوص كتب الخنفية ومثله في غيرها من كتبهم المشهورة تركنا ذكرها خشية التطويل فان المنصف القابل للحق يكتب بالقليل وكلها متفقة على انه لا عبرة لرؤيته نهارة وان ما يرى في النهار يكون لليلة المستقبل خلافا لابي يوسف فلا يثبت بما يرى نهارة حكم من صوم ان كان رمضان او فطر ان كان لشوال وهذا هو المختار كما مر عن القتيبي ومثله في شرح الزيلعي وغيره عملا بالنص المعلق لزوم الصوم والفطر على الرؤية المعهودة وهي ما يكون ليلا وهذا ايضا مذهب الائمة الثلاثة كما سيأتي (ولكن) نذكر عبارة البحر لتبين غلط من لم يفهمها ونسب الغلط الى غيره مع انه لم يفهم مذهبه (ونصها) اوروى في التاسع والعشرين بعد الزوال كان كرؤيته ليلة الاثنين اتفاقا وانما الخلاف في رؤيته قبل الزوال يوم الاثنين فعند ابي حنيفة ومحمد هو للمستقبل وعند ابي يوسف هو للماضي والمختار قولهما لكن او افطروا لا كفارة عليهم لانهم افطروا بتأويل ذكره قاضي خان انتهى (زعم) بعض الناس ان قوله وعند ابي يوسف هو للماضي معناه ان ذلك اليوم من شعبان فيجب فطره وان كونه للمستقبل عندهما معناه ان اليوم الثاني من رمضان ففي الصورة الواقعة في هذه السنة اذا ثبت رؤيته نهارة الاثنين قبل الزوال يكون يوم الاثنين من شعبان اتفاقا ويكون اول رمضان يوم الثلاثاء فما وقع من اثبات رمضان يوم الاثنين يخالف للقوانين فهو باطل اتفاقا انتهى (ولا يخفى) ان هذا فهم قبيح وخطا صريح فان قول هذا الزاعم معنى كونه للماضي عند ابي يوسف كون ذلك اليوم من شعبان فريية بلا مريية بل معناه انه يجعل كانه رؤى في الليلة الماضية وهي ليلة هذا اليوم والهلال الذي يرى في ليلة هذا اليوم انما يكون اول شهر لاخر شهر \* على ان ما يرى اخر الشهر لا يسمى هلالا بل يسمى قرا فصار معنى كونه لليلة الماضية ان ذلك اليوم الذي رؤى فيه الهلال يكون من رمضان فيجب صومه عند ابي يوسف كما

(تقدم)

تقدم التصريح به في عبارة البدائع وقبح القدير \* وصرح به ايضا في شرح المجمع وقال حتى لو كان هلال فطر افطروا وان كان هلال رمضان صاموا \* فقوله صاموا صريح في انه من رمضان لامن شعبان (او معنى) كونه لليلة المستقبلية عندهما ان هذه الرؤية لا عبرة بها لان الخلاف في رؤيته يوم الثلاثين من شعبان كما تقدم التصريح به ولا شك انه بعد ثلاثي شعبان تكون الليلة المستقبلية من رمضان سواء رؤى الهلال نهارا او في الليلة المستقبلية \* فغنى قولهم انه يكون لليلة المستقبلية في كونه لليلة الماضية لا اثبات كون الليلة المستقبلية من رمضان بهذه الرؤية (وكذا) قول البحر في صدر العبارة لو رؤى في التاسع والعشرين كان كرؤيته ليلة الثلاثين اتفاقا يعنى انه لا يكون لليلة الماضية لان الشهر لا يكون ثمانية وعشرين فلهذا لم يقع خلاف في هذه الصورة وانما الخلاف في رؤيته يوم الثلاثين قبل الزوال فانه يحتمل كونه لليلة الماضية بان يكون شعبان مثلا ناقصا وهذا اليوم من غرة شهر رمضان والهلال المرقى في النهار له لا لرمضان ويحتمل كون شعبان كاملا وهذا الهلال لليلة المستقبلية واليوم الذي رؤى الهلال فيه آخر شعبان \* فتصر يحتمل بانه لليلة المستقبلية معناه انه ليس للماضية فيلزم كونه للاتية ضرورة ان الشهر لا يزيد على الثلاثين فليس الحكم بكونه للاتية وكون الاتية غرة رمضان مأخوذا من هذه الرؤية بل من اكمال شعبان ثلاثين لان رؤيته نهارا غير معتبرة بمعنى انها لا يثبت بها صوم ولا افطار وانما المعبر رؤيته ليلا لا غير \* وانظر عبارة مختارات النوازل وعبارة الحاوى القدسي فان فيها التصريح بان المعبر رؤيته ليلا لانهارا لانه المقوم المتعارف بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم كما تقدم في عبارة الفتح ( وهذا ) كله عند عدم رؤيته ليلا اما اذا رؤى ليلا قبل رؤيته نهارا فشهد به شهود عند الحاكم فلا شك ولا شبهة لعاقل فضلا عن فاضل ان المعبر ماشهد به الشهود في الليلة الماضية كما صرح بذلك ما قدمناه



عن الخاوي من قوله ولا اعتبار برؤيته قبل الزوال وإنما الاعتبار  
برؤيته في الليلة الماضية الخ ( وإذا ) كان المعبر برؤيته ليلا وثبت ذلك  
بالشهادة المزكاة لدى نائب مولانا قاضي القضاء فآخبر أحد انه رأى قبل  
الزوال او بعده لا يلتفت اليه من وجوه \* أحدها ان هذه شهادة على  
الرؤية في غير وقتها والسابقة في وقتها \* ثانيها ان هذه الشهادة لو فرض  
معارضتها للشهادة السابقة قدمت السابقة لاتصال القضاء بها \* ثالثها ان هذه  
الشهادة شهادة على نفي كون ذلك اليوم من رمضان والسابقة شهادة على اثباته  
كيف ولا معارضة لها بوجه \* اما على قول أبي يوسف فظاهر لما علمت ان  
رؤيته قبل الزوال عنده تدل على ان ذلك اليوم من رمضان وهذا  
طبق ما ثبت بالشهادة السابقة \* واما على قولهما فلانه اذا روى نهارا  
وجعل عندهما لليلة المستقبل لا ينافي ان يكون الهلال موجودا قبلها  
بليلة فانه اذا ثبت بالبينة السابقة وجود الهلال ليلة الاثنين ورؤى ايضا  
نهار الاثنين يكون ذلك المرئي نهارا لليلتين أحدهما الليلة السابقة الثابتة  
بالبينة والثانية الليلة المستقبل فلا معارضة أصلا \* وهذا كله بعد ثبوت  
رؤيته نهارا عند حاكم شرعي لا بمجرد الاخبار كما وقع في هذا العام  
والا فلا شبهة بوجه مطلقا ( فقد ) تحرر ان هذا الاثبات الواقع في  
هذا العام صحيح موافق لقول أئمتنا الثلاثة بل هو موافق للمذاهب  
الأربعة ايضا لعدم اعتبار رؤية الهلال نهارا عند الأئمة الأربعة  
أما عندنا فقد علمت التصريح به \* واما عند المالكية \* فقد قال  
في مختصر خليل ورؤيته نهارا للقبالة قال شارحه الشيخ عبد الباقي  
ورؤيته أي هلال رمضان أو شوال خلافا لمن خصه بالثاني نهارا قبل  
الزوال او بعده للقبالة فيستمر على الفطر ان وقع ذلك في آخر شعبان  
وعلى الصوم ان وقع ذلك في آخر رمضان وقيل ان روى قبله فلما ضيعة  
وبعده فللقبالة انتهى \* واما عند الشافعية \* ففي يتابع الاحكام لصدر  
الدين الاسفرايني ورؤية الهلال بالنهار للقبالة لرواية عائشة وكتاب عمر

رضى الله تعالى عنهما انتهى ( وفي ) الانوار للاردبيلي واذا روى الهلال  
 بالنهار يوم الثلاثين فهو الليلة المستقبلية روى قبل الزوال او بعده فان  
 كان رمضان لم يلزم الامسك وان كان لشوال لم يجز الافطار انتهى  
 ( وفي ) شرح النهاج لابن حجر ولا برؤية الهلال في رمضان وغيره  
 قبل الغروب سواء ما قبل الزوال وما بعده بالنسبة للماضي والمستقبل وان  
 حصل غيم وكان مرتفعاً قدر ما لولاه لرؤى قطعاً خلافاً للاستوى لان  
 الشارع اذا اناط الحكم بالرؤية بعد الغروب انتهى ( وفي ) شرحه  
 للرملي ولا اثر لرؤية الهلال نهاراً فلا نفطر ان كان في ثلاثي رمضان  
 ولا نمسك ان كان في ثلاثي شعبان انتهى ( وفي ) حاشية ابن قاسم على شرح  
 الروض قال في الارشاد ولا اثر لرؤيته نهاراً اي لقوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم صوموا لرؤيته اي بعد رؤيته كقوله تعالى اقم الصلاة  
 لدلوك الشمس اي بعد دلوها انتهى ( واما عند الحنابلة ) ففي المنتهى  
 والهلال المرئي نهاراً ولو قبل الزوال للمقبلة انتهى ( وفي ) الانصاف  
 للمرداوي واذا روى الهلال نهاراً قبل الزوال او بعده فهو الليلة المقبلة  
 هذا المذهب سواء كان اول الشهر او آخره فلا يجب به صوم ولا يباح به  
 فطر انتهى ( وفي ) الغاية وشرحها والهلال المرئي نهاراً ولو روى  
 قبل الزوال في اول رمضان او غيره اوفى آخره لليلة المقبلة نصاً فلا  
 يجب به صوم ان كان في اول الشهر ولا يباح به فطر ان كان في  
 آخره لما روى ابو وائل قال جاء كتاب عمر ان الاهلة بعضهم اكبر  
 من بعض فاذا رأيت الهلال نهاراً فلا تخطروا حتى تمسوا او يشهد  
 رجلان مسلمان انهما راياه بالامس عشية رواء الدارقطني ورؤيته نهاراً  
 ممكنة لعارض يعرض في الجو يقل به ضوء الشمس او يكون قوي النظر انتهى  
 ( قلت ) وهذا الاثر نص في ان رؤيته نهاراً لا تنافي ثبوت رؤيته  
 في ليلة هذا النهار السابقة كما هو في صورة مسئلتنا كما لا تنافي ثبوت رؤيته  
 في الليلة التالية لهذا النهار وهو نص ايضا في قبول الشهادة على رؤيته

في الليلة السابقة بعد رؤيته نهارا فرؤيته نهارا لا تمنع الحاكم من سماع الشهادة على رؤيته في الليلة السابقة لان قوله في هذا الاثر ( اذرايتم الهلال نهارا ) اى في نهار الثلاثين من رمضان ( فلا تفطروا في ذلك اليوم حتى تمسوا ) اى تغرب الشمس لعدم اعتبار رؤيته نهارا ( او يشهد رجلان مسلمان انهما رآياه ) اى رآياه لاله شوال ( بالامس عشية ) اى عشية ذلك النهار فاذا شهدا بذلك ثبت كون ذلك النهار من شوال وبدون ذلك لا يجوز الفطر فهذا اذا كانت الشهادة متأخرة عن الرؤية فكيف اذا كانت الشهادة سابقة واتصل بها حكم الحاكم ثم رؤى بعدها نهارا فعلم اعتبار رؤيته نهارا يكون بالاولى كما لا يخفى فكيف اذا كانت رؤيته نهارا مجرد دعوى لم تثبت فهل يسوغ لاحد ان يرد بها الشهادة السابقة الثابتة المتصلة بالحكم الزافع للخلاف لو كان ثم خلاف ( فهذه ) نصوص كتب المذاهب الاربعة ناطقة بان رؤيته نهارا لا توجب صوما ولا يباح فطرا وان اعتبر رؤيته ليلا ( فن ) خالف ذلك فقد خالف الاجماع ( وما ) نقلناه من هذه النصوص دال على ما قلناه من ان قولهم انه لليلة المقبلة يعنى انه ليس لليلة الماضية لاي معنى انا نثبت دخول الشهر بهذه الرؤية والاتاقض قولهم لا اثر لرؤيته نهارا على ان الكلام في رؤيته يوم الثلاثين من شعبان او رمضان ولا شك ان الليلة التى بعده تكون من الشهر الاخر سواء رؤى نهارا او لا \* فعلم ان تصریحهم بكونه للمقبلة انما هو لنفى كونه للماضية ردا على من قال به كابى يوسف كما لا يخفى على من له ادنى المام \* باماليب الكلام \* والله تعالى اعلم ( ثم ) بعد كتابتى لذلك رأيته بعينه معزيا الى شرح البهجة لشيخ الاسلام زكريا الانصارى عند قول انتن والمرئى بالنهار للمستقبلة فقال مانصه والراد بما ذكر دفع ما قيل ان رؤيته يوم الثلاثين تكون لليلة الماضية واما رؤيته يوم التاسع والعشرين فلم يقل احدانها للماضية فلا يلزم ان يكون الشهر ثمانية وعشرين انتهى والله الحمد وقوله واما رؤيته الخ هو معنى قول ( البحر )

البحر تبعا للفتح لو روى في التاسع والعشرين بعد الزوال كان كرويته  
ليلة الثلاثين اتفاقا اى لا يكون للمضية اتفاقا لما ذكر لكن كان المناسب  
ان يقول قبل الزوال لانه بعد الزوال للمستقبل اتفاقا حتى في يوم الثلاثين  
❖ الفصل الثالث ❖ في بيان حكم قول علماء التجويم والحساب فنقول  
قد صرح علماؤنا وغيرهم بوجوب التماس الهلال ليلة الثلاثين من شعبان  
فان رواء صاموا والا اكادوا العدة فاعتبروا الرؤية او اكال العدة اتباعا  
للاحاديث الآمرة بذلك دون الحساب والتنجيم \* وقد اتفقت عبارات  
المتون وغيرها من كتب علمائنا الحنفية على قولهم يثبت رمضان برؤية  
هلاله وبعد شعبان ثلاثين \* ومن المعلوم ان مفاهيم الكتب معتبرة  
فيفهم منها انه لا يثبت بغير هذين \* ولهذا بعدما عبر في الكثرة بما مر  
قال صاحب النور في شرحه مانصه وحاصل كلامه اى كلام الكثرة  
ان صوم رمضان لا يلزم الا باخذ هذين فلا يلزم بقول الموقنين انه  
يكون في السماء ليلة كذا وان كانوا عدولا في الصحيح كما في الايضاح  
قال مجد الأئمة وعليه اتفق اصحاب ابى حنيفة الا النادر والشاذي  
وفسر في شرح المنظومة الموقت بالجمع وهو من يرى ان اول الشهر  
طلوع النجم القلاني والحاسب وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره  
في معنى النجم هنا \* والامام السبكي الشافعي تاليف مال فيه الى  
اعتماد قولهم لان الحساب قطعي انتهى كلام الله \* وسنذكر ان  
المتأخرين من الشافعية ردوا كلام السبكي \* وفي الاشباه والنظائر قال  
بعض اصحابنا لا يابى بالاعتماد على قول المنجمين وعن محمد بن مقاتل  
انه كان يسألهم ويعتمد قولهم بعد ان يتفق على ذلك جماعة منهم ورده  
الامام السرخسي بالحديث (من اتى كاهنا او منجما فقد كفر بما انزل على  
محمد صلى الله تعالى عليه وسلم) انتهى (قال) انه لامة نوح في حاشية الدرر  
والغرر والحديث اخرجه اصحاب السنن والحاكم وصححه باقظ (من اتى كاهنا  
او منجما فصدقه بما قال فقد كفر بما انزل على محمد) واحرجه ابو



يعلى بسند جيد من اتى عرافا او ساحرا او كاهنا \* والكاهن من يخبر  
بالشيء قبل وقوعه كما في الجامع وفي المحكم هو الناضى بالغيب \* وفي مختصر  
النهاية للسيوطي هو الذي يتعاضى الخبر عن الكائنات في المستقبل ويدعى  
معرفة الاسرار \* وفي القاموس العراف كشداد الكاهن \* وقال الخطابي  
هو الذي يتعاضى مكان المسروق والضالة ونحوهما \* وفي المغرب هو المنجم  
انتهى والمنجم هو الذي يخبر عن المستقبل بطلوع النجم وغروبه \* وفي شرح  
العقائد النسفية اذا ادعى العلم بالحوادث الآتية فهو مثل الكاهن انتهى  
ما ذكره العلامة توح وقد اطال في ذلك اطالة حسنة ( لكن ) اعترض بعض  
محشي الاشياء الاستدلال هنا بالحديث المذكور بانه لا يبعد ان يقال ان المراد  
منه انتهى عن تصديق الكاهن ونحوه فيما يخبر به عن الحوادث والكواثر  
التي زعموا ان الاجتماعات والاتصالات العلوية تدل عليها وهو المسمى علم  
الاحكام وحكمها لا يصح وان ادعوا الجزم بها كفروا اما مجرد الحساب مثل  
ظهور الهلال في اليوم الفلاني ووقوع الخسوف في ليلة كذا فلا تدخل  
في النهي بدليل انه يجوز ان يتعلم ما يعلم به موافقت الصلاة والقبلة انتهى \* فالاولى  
الاستدلال بالاحاديث الدالة على اعتبار الرؤية لا العلم فانه صلى الله تعالى  
عليه وسلم قال ( صوموا زوئته وافطروا زوئته ) وقال ( فان غم عليكم فاكلوا  
العدة ) ولم يقل فاسئلوا اهل الحساب بل قال ( نحن امة امية لانكتب ولا  
نحسب ) ( وما ذكره ) محشي الاشياء قد رأيت نحوه منقولا في اواخر فتاوى  
الكازروني قال وفي الجامع الكبير في معالم التفسير في قوله تعالى ( وما كان الله  
ليطاعكم على الغيب ) قال الفقيه رضي الله تعالى عنه ان ما يخبر به  
المنجم لا يكون غيبا فلا يناقض قوله تعالى ( لا يعلم من في السموات  
والارض الغيب الا الله ) وهو على وجهين ان كان المنجم يقول ان  
هذه الكواثر مخلوقات لله مسخرات بامرء وهي دليل على بعض الاشياء  
فانه لا يكون كفرا وان جعلها مختارات فاعلات بنفسها لا يكون غيبا لان  
ما يعرف بالحساب لا يكون غيبا كما ان صبرة من المكيلات او الموزونات  
( او )

اوالمعدودات لو عرف مقدارها بالكيل والوزن والعدد لم يكن ذلك  
 علما بالغيب فكذلك ما يعرف بالرمل ولانه قول بالظن وغائب الظن ليس  
 علما بالغيب لان المحققين من النجمين مجمعون على انه علم بغلبة الظن  
 لان هذه الاجرام العاروية يحتاج الحاسب الى مساحتها ومعرفة سيرها  
 ومطرح شعاعها وانما يعرف ذلك بضرب التقريب لاعلى الحقيقة ففهم  
 مخطئ ومصيب \* واما الحديث فان ثبت فهو محمول على كتمان العرب  
 والعرافين فانهم كانوا مشركين يرمعون ان التأثير للفلك الاعظم وانه  
 هو الفاعل نفسه ومن قال مثل قولهم وصدقهم فيه فهو كافر واما  
 اذا صدق بالحساب والكواكب مع اعتقاده بانها امارات واسباب فلا  
 هذا هو اصل المذهب فاحفظه انتهى ملخصا (رجعنا) الى اصل المسئلة فنقول  
 الحاصل ان المتأخرين ثلاثة اقوال نقلها الامام الزاهدي في القنية  
 (الاول) ما قاله القاضي عبد الجبار وصاحب جمع العلوم انه لا يأس  
 بالاعتماد على قول النجمين (الثاني) ما نقله عن ابن مقاتل انه كان  
 يسألهم ويعتمد على قولهم اذا اتفق عليه جماعة منهم (الثالث) ما نقله  
 عن شرح الامام السرخسي ان الرجوع الى قولهم عند الاشتباه بعيد  
 لحديث (من اتى كاهنا) ثم نقل ايضا عن شمس الائمة الحلواني ان  
 الشرط عندنا في وجوب الصوم والافطار رؤية الهلال ولا يؤخذ فيه بقول  
 النجمين \* ثم نقل عن مجد الائمة الترجاني انه اتفق اصحاب ابي حنيفة  
 الا النادر والشافعي انه لا اعتماد على قول النجمين في هذا انتهى (وقد)  
 ذكر الاقوال الثلاثة ابن وهبان في منظومته جازما بالراجح منها فقال  
 (وقول اولى التوقيت ليس بموجب \* وقيل نعم والبعض ان كان يكثر)  
 (وفي) الدر المختار ولا عبرة بقول الموقنين واوعد ولا على المذهب انتهى  
 (وفي) البحر عن غاية البيان من قال يرجع فيه الى قولهم فقد خالف الشرع  
 انتهى (وفي) معراج الدراية ولا يعتبر قول النجمين بالاجماع ومن  
 رجع الى قولهم فقد خالف الشرع وما حكى عن قوم انهم قالوا يجوز



ان يعتمد في ذلك ويعمل بقول المجمين غير صحيح الحديث (من اتى كاهنا)  
والمرئى عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ( فان غم عليكم فاقدروا له ) اى  
باكمال العدة كما جاء في الحديث كذا في البسوط ولا يجوز للمنجم ان  
يعمل بحساب نفسه وللشافعى رحمه الله تعالى فيه وجهان انتهى ( وقد )  
نقل في التارخاينه مامر من الاقوال ثم نقل عن تهذيب الشافعية انه  
لايجوز تقليد المنجم في حسابه لافى الصوم ولا فى الافطار وان فى جواز  
العمل بحساب نفسه وجهين انتهى \* ومقتضى سكونه عليه انه ارتضاه  
ولا مانع من جواز عمله به لنفسه اذا جزم به لما صرحوا به من جواز  
التسحر والافطار بالتحري فى ظاهر الرواية وكذا لو اخبره عدل ان  
الشمس غرت ومال قلبه الى صدقه له ان يعتمد على قوله ويفطر فى  
ظاهر الرواية كما فى التارخاينه ايضا وكذا الاسير فى دار الحرب يتحرى  
فى دخول الشهر ويصوم وعليه فيمكن التوفيق بين الاقوال الماضية  
بحمل القول بالعمل به على الجواز لنفسه او لمن صدقه والقول بعدمه  
على الوجوب فلا يلزم الاخذ بقوله ولا يثبت به الهلال اتفاقا \* هذا  
ماظهر لى والله تعالى اعلم ❖ واما عند المالكية ❖ فى مختصر الشيخ  
خليل انه لا يثبت بقول المجم قال شارحه الشيخ عبد الباقي لافى حق  
نفسه ولا فى حق غيره ولو كاهله ومن لا اعتناء لهم بامرهم والمجم  
الحاسب الذى يحسب قوس الهلال ونوره وفى كلام بعضهم انه الذى  
يرى ان اول الشهر طلوع الهيم الفلانى والحاسب هو الذى يحسب سير  
اشمس والقمر وعلى كل لا يصوم احد بقوله ولا يعتمد هو نفسه على  
ذلك وحرمة تصديق منجم ويقتل ان اعتقد تأثير النجوم وانها الفاعلة  
انتهى ❖ واما عند الشافعية ❖ فى الانوار للاردبيلي ولا يجب بمعرفة  
منازل القمر لافى العارف بها ولا غير انتهى ( وفى ) ينابيع الاحكام  
ولا عبرة بقول المجم مطلقا لا بصوم وان علم بالحساب انه اهل على  
الظاهر اذ تحكيمه فيصح شرعا انتهى ( وفى ) شرح المهاج لابن حجر  
( لاقول )

لا قول منجم اى لا يجب الصوم بقول منجم وهو من يعتد النجم وحاسب  
وهو من يعتد منازل القمر وتقدير سيره ولا يجوز لاحد تقليدهما نعم  
لهما العمل بهما ولكن لا يجزيهما عن رمضان كما صححه فى المجموع وان  
اطال جن فى رده انتهى ( وفى ) شرحه للرمى وفهم من كلامه اى  
كلام المنهاج عدم وجوبه بقول المنجم بل لا يجوز نعم له ان يعمل بحسابه  
ويجزيه عن فرضه على المعتمد وان وقع فى المجموع عدم اجزائه عنه  
وقياس قولهم ان الظن يوجب العمل ان يجب عليه الصوم وعلى من  
اخبره وغلب على ظنه صدقه والحاسب فى معنى المنجم الذى يرى ان اول الشهر  
طلوع النجم الفلانى انتهى ملخصا ( وفى ) حاشية الشبراوى على الرملى  
هذا قوله نعم له ان يعمل بحسابه قال ابن قاسم على ابن حجر ( سئل ) الشهاب  
الرمى عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسابه فى الصوم هل محله اذا  
قطع بوجوده ورؤيته ام بوجوده وان لم تجز رؤيته فان اثبتهم قد ذكروا  
للهملال ثلاث حالات حالة يقطع بها بوجوده وامتناع رؤيته وحالة يقطع فيها  
بوجوده ورؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته ( فاجاب ) بان  
عمل الحاسب شامل للمسائل الثلاث انتهى ( وفى ) شرح الرملى ايضا  
وشمل كلام المصنف ثبوته «\*» بالشهادة ما لودل الحاسب على عدم امكان  
الرؤية وانضم الى ذلك ان القمر غاب ليلة الثالث على مقتضى تلك الرؤية  
قبل دخول وقت العشاء لان الشارع لم يعتد الحاسب بل الغاء بالكلية  
وهو كذلك كما افق به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للسبكي ومن تبعه  
انتهى ( فلت ) وعبارة والده فى فتاواه ( سئل ) عن قول السبكي لو شهدت  
ببينة برؤية الهملال ليلة الثلاثين من اشهر قال الحاسب بعدم امكان الرؤية

---

«\*» قوله ثبوته بالشهادة برفع ثبوت على انه يدل من قاعل شمل وهو كلام  
المصنف والموصول فى قوله ما لودل فى محل نصب منه قول شمل منه

تلك الليلة عمل بقول الحساب لان الحساب قطعي والشهادة طنية واطال الكلام في ذلك فهل يعمل بما قاله ام لا وفيما اذا روى الهلال نهرا قبل طلوع الشمس يوم التاسع والعشرين من الشهر وشهدت بيته برؤية هلال رمضان ليلة الثلاثين من شعبان هل تقبل الشهادة ام لا لان الهلال اذا كان الشهر كاملا يغيب ليلتين او ناقصا يغيب ليلة \* او غاب الهلال الليلة الثالثة قبل دخول وقت العشاء لانه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي العشاء لسقوط القمر الثالثة هل يعمل بالشهادة ام لا ( فاجاب ) بان المعمول به في المسائل الثلاثة ما شهدت به البيعة لان الشهادة نزلها الشارع منزلة اليقين \* وما قاله السبكي مردود رده عليه جماعة من المتأخرين واپس في العمل بالبيعة مخالفة لصلاته صلى الله تعالى عليه وسلم \* ووجه ما قلناه ان الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاء بالكلية بقوله ( نحن امة امية لانكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا ) وقال ابن دقيق العيد الحساب لا يجوز الاعتماد عليه في الصيام انتهى والاحتمالات التي ذكرها السبكي بقوله ولان الشاهد قد يشبه عليه الخ لا اثر لها شرعا لامكان وجودها في غيرها من الشهادات انتهى كلام الرملي الكبير ( وفصل ) المحقق ابن حجر يان الذي يتجه فيما لو دل الحساب على كذب الشاهد بالرؤية ان الحساب ان اتفق اهله على ان مقدماته قطعية وكان المخبرون منهم بذلك عدد التواتر ردت الشهادة والا فلا قال وهذا اولى من اطلاق السبكي الغاء الشهادة المذكورة واطلاق غيره قبولها انتهى ملخصا ( لكن ) اعترضه محشيه العلامة ابن قاسم بان اخبار عدد التواتر انما يفيد القطع اذا كان الاخبار عن محسوس فيتوقف على حسية تلك المقدمات والكلام فيه انتهى يعني ان كون تلك المقدمات حسية غير مسلم بل هي عقلية اي غير مدركة باحدى الحواس والعقلي لا يثبت بالتواتر لانه مما ينحط في الجمع ( الكثر )

الكثير كخطأ الفلاسفة في قدم العالم والالزم ثبوت قدمه لاتفاق  
معظمهم عليه وان كانوا كفارا اذ ليس من شرط النواتر اسلام  
المخبرين كما في شرح التحرير لابن امير حاج والله تعالى اعلم ﴿ واما  
عند الحنابلة ﴾ ففي الغاية وشرحها من باب صلاة الكسوف ولا  
عبارة بقول المجتهدين في كسوف ولا غيره مما يخبرون به ولا يجوز عمل  
به لانه من الرجم بالغيب فلا يجوز تصديقهم في شئ من الغيبات  
انتهى ( فحيث ) علم انه لاعتماد على مايقوله علماء النجوم والحساب  
في اثبات الشهر لعدم اعتباره في الشرع المعلق فيه وجوب الصوم  
او الفطر على الرؤية لاعلى القواعد الفلكية ظهر وتبين خطأ من  
عارض رؤية الشهر في طامنا هذا الثابتة بالبيئة التي اعتبرها الشارع  
صلى الله تعالى عليه وسلم وبني الاحكام عليها بمجرد الاخبار عن جماعة  
انهم راوا الهلال نهارا واعتمد على ذلك حتى صام يوم عبده بلا  
مسوغ شرعى بل بمحض الاحتمال العقلى المخالف لنصوص الشرع  
التي اعتبرها الائمة المجتهدون واتباعهم المعتمدون ولا حول ولا قوة  
الا بالله العلى العظيم ﴿ الفصل الرابع ﴾ في بيان حكم اختلاف المطالع  
اعلم ان مطالع الهلال يختلف باختلاف الاقطار والبلدان فقد يرى  
الهلال في بلد دون آخر كما ان مطالع الشمس يختلف فان الشمس قد  
تطلع في بلد ويكون الليل باقيا في بلد آخر وذلك مبرهن عليه في كتب  
الهيئة وهو واقع مشاهد ( وفي ) فتاوى المحقق ابن حجر صرح السبكي  
والاستموى بان المطالع اذا اختلفت فقد يلزم من رؤية الهلال في بلد  
رؤيته في الآخر من غير عكس اذ الليل يدخل في البلاد الشرقية قبل  
دخوله في الغربية وح فيلزم عند اختلافها من رؤيته في الشرق رؤيته  
في الغربى من غير عكس \* واما عند اتحادها فيلزم من رؤيته في  
احدهما رؤيته في الآخر \* ومن ثم افنى جمع بانه لو مات اخوان في يوم  
واحد وقت زواله واحدهما في المشرق والاخر في المغرب ورث المغربى



المشرق لتقدم مونه واذا ثبت هذا في الاوقات لزم مثله في الالهة  
وايضا فالهلال قد يكون في المشرق قريب الشمس فيستره شعاعها فاذا  
تاخر غروبها في المغرب بعد عنها فيرى انتهى ( لكن ) اعترض قوله ان  
الليل يدخل في انبلاد الشرقية قبل دخوله في الغربية بانه ليس على  
اطلاقه لان محل القبلة اذا اتعد عرض البلدين جهة وقدرا اى  
جهة الجنوب والشمال وقدرا بان يكون قدر البلدين عن خط الاستواء  
سواء انتهى • تنبيه • قال في شرح المنهاج للزملي وقد نبه التاج  
التبريزي على ان اختلاف المطالع لا يمكن في اقل من اربعة وعشرين  
فرسخا وافتى به الوالد رحمه الله تعالى والوجه انها تحديدية كما افنى به ايضا  
اتهى ( قلت ) وذكر القهستاني عن الجواهر تحديده بمسيرة شهر  
فصاعدا اعتبارا بقصة سليمان عليه السلام قال فانه قد انتقل كل  
صدو ورواح من اقليم الى اقليم وبين كل منهما مسيرة شهر انتهى  
وفي دلالة القصة على ذلك نظر فالاول اولى لان الظاهر من قوله  
لا يمكن الخ انه قدره بالقواعد الفلكية ولا مانع من اعتبارها هنا كاعتبارها  
في اوقات الصلاة كما سباني ( فتلخص ) تحقق اختلاف المطالع وهذا  
مما لا نزاع فيه وانما النزاع في انه هل يعتبر ام لا ( قال ) الامام فخر الدين  
الزيلعي في شرحه على الكنز اذا راي الهلال اهل بلد ولم يره اهل  
بلدة اخرى يجب ان يصوموا برؤية اوائك كيف ما كان على قول من  
قال لا عبرة باختلاف المطالع وعلى قول من اعتبره ينظر ان كان بينهما  
تفاوت بحيث لا يختلف المطالع يجب وان كان بحيث يختلف فاكثر المشايخ  
على انه لا يعتبر حتى اذا صام اهل بلدة ثلاثين يوما واهل بلدة اخرى  
تسعة وعشرين يوما يجب عليهم قضاء يوم والاشبه ان يعتبر لان كل  
قوم مخاطبون بما عندهم وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف  
باختلاف الاقطار حتى اذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم ان تزول  
في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس  
( درجة )

درجة فلك طلوع فجر لقوم و طلوع شمس لآخرين وغروب  
 لبعض ونصف ليل غيرهم \* وروى ان ابا موسى الضمير  
 الفقيه صاحب المختصر قدم الاسكندرية فسئل عن صعود على منارة  
 الاسكندرية فيرى الشمس زمان طويل بعد ما غربت عندهم في البلد  
 يحل له ان يفطر فقال لا ويحل لاهل البلد ان كل مخاطب بما عنده  
 ( والدليل ) على اعتبار المطالع ما روى عن كريب ان ام الفضل بعثته  
 الى معاوية بالشام قال قدمت الشام فقضيت حاجتها واستهل على  
 شهر رمضان وانا بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر  
 الشهر فسألني عبدالله بن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رأيتم الهلال  
 قلت ليلة الجمعة فقال انت رأيته قلت نعم وراة الناس وصاموا وصام  
 معاوية فقال لكننا رأينا ليلة السبت فلا يزال نصوم حتى نكمل ثلاثين  
 او نراء فقلت اولا تكنتي برؤية معاوية وصيامه فقال لا هكذا امرنا  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رواه الجماعة الا البخارى وابن ماجه  
 انتهى ( وما ) اختاره من اعتبار اختلاف المطالع هو المعتمد عند  
 الشافعية على ما صححه الامام النووي في المنهاج عملا بالحديث المذكور  
 ( قال ) الرملى في شرحه عليه ولا نظر الى ان اعتبار المطالع يحوج الى  
 حساب وتحكيم النجدين مع عدم اعتبار قولهم كما مر لانه لا يلزم من  
 عدم اعتباره في الاصول والامور العامة عدم اعتباره في التوابع والامور  
 الخاصة انتهى ( قلت ) على ان عدم اعتباره فيما مر انما هو لمخالفته  
 نص الحديث المعلق وجوب الصوم والفطر على الرؤية دون الحساب  
 ولا مخالفة هنا فيه لنص بل هو موافق لظاهر النص المذكور عن  
 ابن عباس والنص المعلق فيه الوجوب على الرؤية بناء على اعتبار  
 الوجوب في حق كل قوم برويتهم كما في اعتباره في اوقات الصلاة فلهذا  
 مؤيد لما اختاره الزيلعي من اعتبار اختلاف المطالع ( لكن ) المعتمد  
 الراجح عندنا انه لا اعتبار به وهو ظاهر الرواية وعليه المتون كالكثر



وفيه ( وهو ) الصحيح عند المناطقة كما في الانصاف ( وكذا ) هو  
 مذهب المالكية في المختصر وشرحه للشيخ عبد الباقي وعم الخطاب  
 بالصوم سائر البلاد ان نقل ثبوته عن اهل بلد بها اي بالعدلين والرواية  
 المستفيضة عنهما اي عن الحكم برؤية العدلين او عن رؤية مستفيضة  
 انتهى ( قال ) العلامة المحقق الشيخ كال الدين ابن الهمام في فتح  
 القدير واذا ثبت في مصر لم سائر الناس فيلزم اهل المشرق برؤية  
 اهل المغرب في ظاهر المذهب \* وقيل يختلف باختلاف المطالع لان  
 السبب الشهر وانعقاده في حق قوم للرؤية لا يستلزم انعقاده في حق  
 اخرين مع اختلاف المطالع وصار كما لو زالت او غربت الشمس على قوم  
 دون اخرين وجب على الاولين الظهر والمغرب دون اولئك \* ووجه الاول  
 عموم الخطاب في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم صوموا معلقا بمطالع  
 الرؤية في قوله لرؤيته و برؤية قوم يصدق اسم الرؤية فيثبت ما يتعلق  
 به من عموم الحكم فيعم الوجوب بخلاف الزوال والغروب فانه لم يثبت تعلق  
 عموم الوجوب بمطالع مسماء في خطاب من الشارع والله تعالى اعلم انتهى  
 ( قلت ) ولو تعلق عموم الخطاب بمطالع مسمى الاوقات لزم الحرج  
 العظيم لتكررها كل يوم بخلاف الهلال فانه في السنة مرة ( ثم ) اجاب  
 المحقق ابن الهمام عن الحديث المار بقوله وقد يقال ان الاشارة في قوله  
 هكذا الى نحو ما جرى بينه وبين رسول ام الفضل وح لادليل فيه لان  
 مثل ما وقع من كلامه لو وقع لنا لم نحكم به لانه لم يشهد على شهادة  
 غيره ولا على حكم الحاكم ( فان ) قيل اخباره عن صوم معاوية يتضمنه لانه  
 الامام ( يجاب ) يانه لم يات بلفظة الشهادة ولو سلم فهو واحد لا يثبت بشهادته  
 وجوب القضا على القاضي والله تعالى اعلم \* والاخذ بظاهر المذهب  
 احوط انتهى ( قال ) في الفتاوى التارخاية وعليه فتوى الفقيه  
 ابي الليث وبه كان يفتي الامام الحلواني وكان يقول لوراء اهل المغرب  
 يجب الصوم على اهل المشرق انتهى ( وفي ) الخلاصة وهو ظاهر  
 ( المذهب )

المذهب وعليه الفتوى ( قال ) في فتح القدير ثم انما يلزم متأخري الرؤية اذا ثبت عندهم رؤية اولئك بطريق موجب حتى لو شهد جماعة ان اهل بلد كذا رأوا هلال رمضان قبلكم يوم فصاموا وهذا اليوم ثلاثون بحسابهم ولم ير هؤلاء الهلال لا يباح فطر غدولا تترك التراويح هذه الالة لان هذه الجماعة لم يشهدوا برؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا برؤية غيرهم\* ولو شهدوا ان قاضي بلدة كذا شهد عنده اثنان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى بشهادتهما جازلها هذا القاضي ان يحكم بشهادتهما لان قضا القاضي حجة وقد شهدوا به انتهى ( قلت ) لكن قال في الذخيرة البرهانية ما نصه قال شمس الانعم الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح من مذهب اصحابنا رحمهم الله تعالى ان الخبر اذا استفاض وتحقق فيما بين اهل البلدة الاخرى يلزمهم حكم هذه البلدة انتهى ونقل مثله الشيخ حسن الشريلا في حاشية الدرر عن المفتي وعزاء في الدر المختار الى المجتبي وغيره مع ان هذه الاستفاضة ليس فيها نقل حكم ولا شهادة لكن لما كانت الاستفاضة بمنزلة الخبر المتواتر وقد ثبت بها ان اهل تلك البلدة صاموا يوم كذا لم يعمل بها لان المراد بها بلدة فيها حاكم شرعي كما هو العادة في البلاد الاسلامية فلا بد ان يكون صومهم مبنيا على حكم حاكمهم الشرعي فكانت تلك الاستفاضة بمعنى نقل الحكم المذكور وهي اقوى من الشهادة بان اهل تلك البلدة رأوا الهلال يوم كذا وصاموا يوم كذا فانها مجرد شهادة اليقين فلذا لم تقبل الا اذا شهدت على الحكم او على شهادة غيرهم لتكون شهادة معتبرة شرطا والافهي مجرد اخبار اما الاستفاضة فانها تفيد اليقين كما قلنا ولذا قاوا اذا استفاض وتحقق الخ\* فلا ينافي ما تقدم عن فتح القدير\* ولم سلم وجود المناقاة فالعمل على ما صرحوا بتصحيحه والامام الحلواني من اجل مشايخ المذهب وقد صرح بانه الصحيح من مذهب اصحابنا وكتبت فيما علقته على البحر ان المراد بالاستفاضة تواتر



الخبر من الوارد من تلك البلدة الى البلدة الاخرى لا يحرد الاستفاضة  
 لانها قد تكون مبنية على اخبار رجل واحد فيشيع الخبر عنه ولا شك  
 ان هذا لا يكفي بدليل قواهم اذا استفاض الخبر وتحقق فان التحقق  
 لا يكون الا بما ذكرنا والله تعالى اعلم ( وقد ) تلخص مما حررناه \* وتحصل  
 مما قررناه \* من المسائل المتفرقة والمجتمعة \* في هذه الفصول الاربعة  
 ان المول عليه \* والواجب الرجوع اليه \* في مذاهب الائمة الاربعة  
 المجتهدين \* كما هو المحرر في كتب اتباعهم المعتمدين \* ان اثبات هلال  
 رمضان \* لا يكون الا بالرؤية ليلا او باكمال عدة شعبان \* وانه لا تعتبر رؤيته  
 في النهار \* حتى ولو قبل الزوال على المختار \* وانه لا يعتمد على ما يخبر  
 به اهل الميقات والحساب والتنجيم \* لمخالفته شريعة نبينا عليه افضل  
 الصلاة والتسليم \* وانه لا عبرة باختلاف المطالع في الاقطار \* الا عند  
 الشافعي ذي العلم الزخار \* ما لم يحكم به حاكم يراه \* فيلزم الجميع العمل  
 بما امضاه \* كما ذكره ابن حجر وارتضاء \* وقال لانه صار من رمضان عندنا  
 بموجب ذلك الحكم ومقتضاه \* وهذا اخر ما يسره الله تعالى وقضاه  
 من الكلام على احكام هلال رمضان ورؤياه \* على يد عبده المقتدر  
 الى عزه وعلاه \* محمد عابد بن عفا عنه مولاه \* وتجاوز عن مساويه  
 وحطاياه \* وصلى الله تعالى على سيدنا محمد نبيه ومحباه \* وحبيبه ومصطفاه  
 وعلى اله واصحابه ومن والاه \* وذلك في منتصف شوال سنة اربعين  
 وماتين والاف من هجرة من حاز اقصى الشرف واعلاه \* والحمد لله  
 رب العالمين

طبع في دمشق الشام في مطبعة معارف ولاية سورية الجليلة  
 مشعولة بتصحح الحفيظ محمد ابي النحر عابدين عفا الله تعالى عنه وعن  
 اصوله وفروعه وحواشيته \* وذوى الحقوق عليه  
 ومحبيه \* ومشائخه والدين امين

